مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

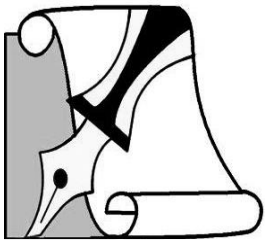

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

ابتزاز اسرائيلي ـ امريكي للفلسطينيين... الهدوء مقابل "التسهيلات"
تل ابيب لدول عربية واقليمية: المقاومة في الضفة تُرعبنا

12 قتيلا اسرائيليا، هي حصيلة العمليات الاستشهادية البطولية غير المسبوقة من حيث نوعيتها وجرأة وهدوء منفذيها، في أقل من أسبوعين ردا على جرائم الاحتلال ومستوطنيه المتمادية في القدس والضفة الغربية.

نشرت هذه العمليات الرعب والخوف في نفوس القادة الصهاينة والمستوطنين على حد سواء، وأثبتت أن المقاومة حاضرة، لترسيخ معادلة الردع مع الكيان الغاصب، والتي أفرزت واقعا مفاده: لا مكان آمن بعد اليوم للصهاينة في حال استمرار جيش الاحتلال في جرائمه اليومية ضد الشعب الفلسطيني.

حاليا، أصبحت جميع الأراضي المحتلة، جبهة واحد، ولم يعد هناك فصل بين غزة والضفة، كما أن أعمال القمع والإرهاب والتنكيل الصهيوني بحق المدنيين الفلسطينيين، لم تثني المقاومة الفلسطينية يوما، عن التصدي لكافة محاولات التهويد وفرض السيطرة الصهيونية على القدس والأقصى، أو القبول بإخضاع الفلسطينيين وابتزازهم، عبر ما يسمى التسهيلات الاقتصادية للفلسطينيين في الضفة والقدس.

اللافت، أن تنفيذ هذه العمليات، تزامن مع احتفاء اسرئيلي ب"قمة النقب"، التي شارك فيها وزراء خارجية دول عربية كلا من مصر والإمارات والبحرين والمغرب، الذين بدت على وجوههم علامة السعادة، وهم في ضيافة الدولة العبرية على أراض النقب المُحتل. وكان سبق "قمة النقب"، تحركات إسرائيلية مع دول عربية وإقليمية – الأردن وتركيا – ومع قياديين في السلطة الفلسطينية، وضعت على رأس أجندتها (أي التحركات) التوسط، مع الفلسطينيين لاحتواء وضبط الحالة الأمنية في رمضان، وتحديدا في القدس.

الأهم، أن هذه الاحداث والتطورات، جاءت بعد مرور أقل من عام على هبة أيار 2021، حيث اندلعت في حينة مواجهات، بدأت من حي الشيخ جراح، ثم امتدت الى باب العامود والمسجد الأقصى في القدس، لتتحول إلى هبة شعبية طاولت كامل خريطة التراب الفلسطيني في رمضان (ثم أدت لاحقا الى معركة سيف القدس). من هنا خرجت اسرائيل بخُلاصة إسرائيل الأمنية، مفادها بأن رمضان شهرٌ، يعد ارضية خصبة للجهاد ."العنف بمفهومها"، مما يستدعي منها التأهب أمنيا، وانتهاج سياسة مزدوجة تقوم هذه المرة على "الانتقام والاحتواء".

وما هي سياسة الاحتواء والانتقام الاسرائيلية.

تقوم هذه السياسة على الانتقام العيني بالتصفية أو الاعتقال – الانتقام بوصفه سياسة ممنهجة – والاحتواء، عبر التنفيس الشعبي، بما يعنيه التنفيس من شراء للهدوء وتقدم اغراءات، وتحديدا في شهر رمضان.

وتطبيقا لهذه السياسة عمدت اسرائيل، على إثر العمليات الاستشهادية إلى تصفية ثلاثة شبان فلسطينيين، ارتقوا شُهداء بعد اشتباكهم المسلح مع قوات مشتركة من جيش الاحتلال وشرطته، عند دوار عرابة – جنين، تلا ذلك اغتيال الشاب أحمد السعدي واصابة عدد من المواطنين في جنين الجمعة في 9 نيسان الحالي، ثم تصفية الشهيدة غادة إبراهيم علي العريدي 47 عاما (بدم بارد وامام عدسات الصحافة) وهي أم لستة أبناء، في قرية حوسان الواقعة غربي بيت لحم.

كما شنت الشرطة الإسرائيلية بالتعاون مع جهاز الأمن العام (الشاباك)، بعد العمليات البطولية، حملة اعتقالات طاولت مجموعة واسعة من الشبان من أم الفحم ومنطقة وادي عارة و سخنين والناصرة والطيبة، وعدد من المناطق في الأراضي المحتلة، كما اصيب عدد من الفلسطينيين برصاص الاحتلال جراء الاشتباكات التي وقعت مع شبان في مدينة جنين وداخل المخيم.

ـ مطالبات بحرمان أسرة الشهيد رعد من أموالها وتعزيز التعاون الأمني

تزامن هذا التصعيد الصهيوني، مع سياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها اسرائيل مع الفلسطيني وتحديدا مع أسر الشهداء وطلبت حكومة الاحتلال الإسرائيلي من الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، إصدار قرار بحرمان والد الشهيد رعد حازم من أموال التقاعد التي يتقاضاها من السلطة، وتعزيز التعاون الأمني مع سلطات الاحتلال في منطقة جنين.

اللافت أن إسرائيل نقلت مطالبها إلى الرئيس الفلسطيني عبر الإدارة الأميركية، وحملت الرسالة الإسرائيلية للسلطة، ضرورة إلغاء المخصصات التي يتقاضاها والد الشهيد رعد فتحي حازم، وهو عقيد متقاعد من قوات الأمن الفلسطينية.

الجدير بالذكر أن مسألة المخصصات التي تدفعها السلطة الفلسطينية لذوي الشهداء والأسرى تم طرحها في جميع المحادثات التي أجراها مؤخرا وزير الأمن الإسرائيلي، بينيت غانتس، مع المسؤولين في السلطة وعلى رأسهم الرئيس الفلسطيني.

ـ واشنطن تبتز الفلسطينين الهدوء مقابل التسهيلات

بدورها دخلت واشنطن على خط ابتزاز للفلسطينين أيضا، من خلال نقلها إلى الرئاسة الفلسطينية رسالة إسرائيلية أخرى، بحسب القناة 12، مفادها أنه "مقابل "التسهيلات" و"ضبط النفس" الإسرائيلي المزعومة إزاء العمليات الأخيرة، تتوقع إسرائيل من السلطة الفلسطينية بسط سيطرتها الأمنية في جنين. وفي وذكر تقرير "القناة" أن قوات الاحتلال تعتزم تنفيذ عمليات واسعة في جنين، لكن إسرائيل تطالب بـ"بتعاون وثيق" من أجهزة الأمن الفلسطينية.

وفي الإطار ذاته، كان وزير الخارجية الاميركي انتوني بلينكن، قد زار كلا من رام الله وتل أبيب، في 3 نيسان الحالي، حيث أبلغ بلينكن، رئيس السلطة محمود عباس، باستمرار الدعم الأميركي الذي استؤنف العام الماضي، مع الطلب إليه مواصلة السلطة جهودها الأمنية إلى جانب قوات الاحتلال في الضفة».

ومع أن عباس ألحّ على ضرورة البدء بخطوات تبثّ أملاً بعودة المسار التفاوضي، غير أن الوزير الأميركي أعاد التأكيد أن تقوية السلطة في الجانبَين السياسي والأمني هي الأولوية خلال الفترة الحالية.

وفق تقييم الإدارة الأميركية، فإن الأمر المطلوب من السلطة خلال الفترة الحالية، يتمثّل في ضمان أن يمرّ شهر رمضان والأعياد اليهودية بسلام من دون تفجير للأوضاع. وفي هذا السياق، تعوّل واشنطن على جهود رام الله لمنع العمليات الفدائية في مناطق الضفة، وزيادة «التنسيق الأمني» مع تل أبيب.

وماذا عن سياسة الاحتواء

في مقابل سياسية الإرهاب والتصعيد والقتل والتنكيل التي تمارسها إسرائيل يوميا ضد الفلسطينيين، تسعى الحكومة الإسرائيلية وفق توصيات خبراء عسكريين وأمنيين، إلى اتباع سلسلة إجراءات لاحتواء الفلسطينيين على المستوى الشعبي، في الضفة الغربية والقدس وأراضي الـ48، خلال شهر رمضان. وذلك عبر منح تأشيرات و"تسهيلات" الدخول من أراضي الضفة الغربية إلى القدس والمسجد الأقصى.

فمع بداية شهر رمضان أقرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي ما وصفته بـ"الخطوات المدنية" تجاه الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك "تسهيلات" على الزيارات العائلية للأقارب من الدرجة الأولى في مناطق الـ48، فيما فرضت قيودا على دخول الرجال الذين يبلغون من العمر 40 حتى 50 عاما، إلى المسجد الأقصى.

الخطوات الجديدة أتت بعد تقييم للأوضاع الأمنية برئاسة وزير الأمن، بيني غانتس، وبحضور رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، أفيف كوخافي، ورئيس شعبة العمليات، عوديد بسيوك؛ وذلك بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك

وشملت قرارات الاحتلال السماح بدخول الفلسطينيين إلى الحرم القدسي الشريف لأداء صلوات يوم الجمعة، غير ان دخول الرجال الذين يبلغون من العمر 40 عاما أو أكثر سيكون مرهونا بحيازة تصريح ساري المفعول."

ووفقا لقرارات الاحتلال سيسمح للرجال "الذين يبلغون من العمر 50 عاما أو أكثر، بالدخول دون حيازة تصريح، كما سيتاح دخول النساء بكافة الأعمار والأطفال بأعمار تصل إلى 12 عاما، دون حيازة تصريح."

كما صادق غانتس على "السماح بزيارات عائلية في إسرائيل لأفراد العائلة من درجة القرابة الأولى للفلسطينيين من سكان يهودا والسامرة (الاسم التوراتي للضفة الغربية)، في أيام الأحد حتى الخميس.

ـ ربط التسهيلات بالهدوء

لكن مهلا، فهذه التسهيلات المزعومة، يربطها الاحتلال بتحقيق الهدوء في الأراضي المحتلة، حيث يواصل مسؤولون إسرائيليون جولاتهم الاستفزازية في البلدة القديمة في القدس والتحريض خلالها ضد الفلسطينيين، والسماح لغلاة المستوطنين المتطرفين وأعضاء الكنيست باقتحام الحرم القدسي.

وعليه، وخلال الأيام الماضية، نقلت الحكومة الإسرائيلية رسائل إلى دول تعتبر أنها مؤثرة على الفلسطينيين – الأردن، مصر، تركيا، قطر، الإمارات، وكذلك إلى الإدارة الأميركية – قالت فيها إنها تتوقع من هذه الدول بذل جهود من أجل خفض التوتر في القدس والضفة الغربية، خلال شهر رمضان.

واعتبرت الحكومة الإسرائيلية، في هذه الرسائل، أنه إذا حافظ الفلسطينيون على هدوء خلال شهر رمضان، فإنها ستقدم تسهيلات، تتعلق بالأساس بمنح تصاريح عمل في إسرائيل لفلسطينيين.

وتطالب الحكومة الإسرائيلية الدول التي تواصلت معها بممارسة ضغوط على حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي" وعلى السلطة الفلسطينية.

وتخطط الحكومة الإسرائيلية لتكون هذه "التسهيلات" تدريجية، وستنفذ ذلك من خلال فرض قيود عمرية على وصول الفلسطينيين إلى المسجد الأقصى، وبحيث يصبح خفض سن المصلين مشروطا بالهدوء.

وتتذرع الحكومة الإسرائيلية باتباع هذه السياسة ضد الفلسطينيين بالعمليات التي جرت، خلال الأسبوعين الأخيرين، في مدن إسرائيلية واشتباكات مسلحة في منطقة جنين شمالي الضفة الغربية، بعد مداهمات قوات الاحتلال.

تحذيرات من إلغاء التسهيلات للفلسطينيين

في أعقاب حملات الإرهاب التي يقوم بها جيش الاحتلال ردا على عملية إطلاق النار في تل أبيب والتي أسفرت عن مقتل 3 صهاينة وإصابة آخرين، واستشهاد منفذها رعد فتحي حازم، في اشتباك مسلح مع قوات الاحتلال، حذّرت أجهزة الأمن الإسرائيلية من فرض إغلاق شامل في الضفة الغربية المحتلة أو إلغاء ما تصفه حكومة الاحتلال بـ"التسهيلات" الموجهة للفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة خلال شهر رمضان، في ما يأتي ضمن "الخطوات المدنية" التي أعلن عنها وزير أمن الاحتلال، بيني غانتس، في 5 نيسان الحالي.

وتوافق على هذا الرأي قادة الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، والذي جرى عرضه خلال المداولات التي عقدت في 7 و 8 نيسان الجاري،

وينطلق قادة الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، من أن "إغلاق الضفة أو إلغاء "التهسيلات"، قرار غير حكيم"، فالعقوبات الجماعية برأيهم قد تتسبب بضغط كبير وغير ضروري (على الفلسطينيين في الضفة)

وبحسب التقديرات الأمنية الإسرائيلية فإن "إلغاء "التسهيلات" التي تم الإعلان عنها بالفعل، قد يضر بسبل العيش ويخلق اضطرابات وديناميكيات يمكن تشعل الأوضاع في القدس"، وقد يدفع المنظمات الفلسطينية إلى أن تلقي بثقلها التنظيمي وإطلاق المزيد من العمليات ضد إسرائيل من الضفة وغزة.

ويجمع كل من الجيش الإسرائيلي والشاباك والقيادة السياسية في إسرائيل على أن "تقييد حرية الحركة، وتقليص عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل وتقييد حرية العبادة في الأقصى، سيؤدي إلى تحول العمليات الفردية إلى مواجهة شعبية ومنظمة ومتشعبة.

ـ الخارجية الفلسطينية التسهيلات "حركة استعراضية"

وفي دلالة على وهم هذه التسهيلات المزعومة، اعترفت وزارة الخارجية والمغتربين التابعة للسلطة الفلسطينية، إن "التسهيلات" التي تدعيها إسرائيل تؤكد في جوهرها "حقيقة اختطافها للقدس، وعملها المستمر على عزلها وفصلها عن محيطها الفلسطيني"، كما رأت أنها "مشروطة بخضوع الفلسطيني لاختبار التعايش مع الاحتلال ومعاييره".

ووصفت الخارجية" تسهيلات" الاحتلال خلال شهر رمضان ـ بـ"الإسطوانة المشروخة"، وبأنها حركة استعراضية تضليلية يهدف من خلالها إلى تبييض احتلاله وقمعه وتنكيله بأبناء شعبنا".

الخلاصة:

أثبتت العمليات الاستشهادية الاخيرة، أن السلام الاقتصادي أيضا، الذي تستند إليه إسرائيل مقابل الفلسطينيين في السنوات الأخيرة، لهو عبارة عن سقف زجاجي، ما لبث أن انهار امام اصرار وعزيمة الشهداء منفذي العمليات البطولية.

كما أكدت هذه العمليات أن سياسة "العصا والجزرة" التي تنتهجها إسرائيل لن تنجح في فرض معادلات جديدة ضد الفلسطينيين، خاصة وأن إسرائيل عرضت عدة تسهيلات للفلسطينيين، وربطتها باستقرار الحالة الأمنية، وقد دللت العمليات الاستشهادية على فشل هذه النظرية.

إضافة الى ذلك، فإن إسرائيل فشلت ايضا، باستخدام ورقتي "التهديد والضغط" في إحداث أي تغيير بمعالم الغضب الفلسطيني الظاهرة، التي بدأت شرارته تنطلق في كل مكان، وكان آخرها عملية يافا التي احدثت هزة أمنية كبيرة للاحتلال، لذلك لجأت لحيلة أخرى وهي الورقة الأخيرة (اي التسهيلات) التي في جعبتها علها تنجح على الأقل في تأخير "ساعة الصفر."

علاوة على ذلك، تشير المعطيات، ان هناك طلب أمريكي وإقليمي بعدم انفجار الأوضاع في الأراضي المحتلة، لأن واشنطن تريد الهدوء، خاصة بعد أزمة أوكرانيا، كما أن الإدارة الأمريكية لا تريد للسلطة الفلسطينية التي تعاني من ضعف كبير، أن تنهار، وبالتالي فإن انفجار الأوضاع ليس في مصلحة الإدارة الأمريكية وحساباتها المستقبلية."

في النهاية، خلقت المقاومة الفلسطينية واقعاً جديداً، وأصبحت هناك حسابات جديدة للمحتل الذي بات عاجزا عن توقع ردة فعلها في أي زمان أو مكان، ولن توقفها تسهيلات من هنا، وإغراءات من هناك.